

سياسة الجودة

انطلاقاً من القناعة بأهمية التطوير المستمر، وتقديم أفضل الخدمات القانونية، وتماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030، وتنفيذاً لاستراتيجيات التنمية الوطنية، نلتزم نحن (إدارة وموظفين) بوزارة العدل بتبني الجودة كقاعدة أساسية، نعمل من خلالها على تعزيز المؤسسة والمهنية والشفافية. ونؤكد التزامنا بتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز ثقافة التميز في تقديم خدماتنا.
- الارتقاء بمستوى أداء موظفي الوزارة للقيام بمهامهم بكفاءة، وتعزيز إسهامهم بتحسين مستوى أداء الوزارة.
- تعزيز ثقة المجتمع بوزارة العدل وتحسين ثقافته القانونية.
- الإدارة الفعالة للبيانات والمعلومات والاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة.
- ضمان كون جميع الأنشطة لتقديم الخدمات فعالة وتنفذ بكفاءة.
- تقديم خدمات ذات جودة عالية تنسجم مع التوجهات التنموية الوطنية، وأهداف الوزارة وتلبي احتياجات ومتطلبات وتوقعات متلقي الخدمة الداخليين والخارجيين.
- زيادة درجة رضا متلقي الخدمة الداخلي والخارجي.
- حماية ورعاية مصالح الدولة.
- ضمان بيئة عمل ملائمة لجميع العاملين بالوزارة.
- الحفاظ على مسؤولياتنا الأخلاقية والبيئية والاجتماعية ودعم المجتمع.



سياسة الجودة

ولتحقيق ذلك فإننا نلتزم بالآتي:

- التطوير والتحسين المستدام للأنشطة والخدمات المقدمة.
- استحداث وتطبيق نظام لإدارة الجودة بما يتلاءم مع طبيعة عمل الوزارة وعلى نحو يتوافق مع متطلبات المواصفة القياسية ايزو 2015.
- بناء القدرة المؤسسية ورفع كفاءة العاملين في جميع المستويات.
- استقطاب الكوادر البشرية الوطنية والعمل على تطوير مهاراتها ومعارفها والحفاظ عليها.
- التوسع في استخدام التقنيات الحديثة لرفع مستوى تقديم الخدمة والوصول لبيئة عمل تنسجم مع التوجهات البيئية الوطنية.
- ضمان مساهمة كافة العاملين بالوزارة بوضع وتطبيق نظام إدارة الجودة، وتعزيز وتعميق روح التعاون بينهم، وتشجيعهم على التقدم المستمر، وتحفيزهم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة.
- خلق بيئة عمل تساعد على تشجيع ونشر ثقافة الابداع بالوزارة.
- توفير كافة الموارد اللازمة والتدريب الفعال لتطبيق نظام الجودة.
- وضع مؤشرات أداء مؤسسية وفردية مناسبة لتحسين الجودة.
- مراجعة مستوى تطبيق النظام ومدى تحقيق الأهداف باستمرار مع تزويد الجميع بالتغذية الراجعة حول النتائج.
- تبني وتطبيق متطلبات معايير الأداء المؤسسي لوزارة التنمية الإدارية
- تحديث وتطبيق التشريعات التي تحكم عمل الوزارة بدقة عالية.
- تطوير العلاقات مع جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بعمل الوزارة بما يساعد على تطوير جودة الخدمات.
- المراجعة المستمرة لسياسة وأهداف الجودة وتحديثها.

